

## المشري يشن هجوما شديدا على حفر ومفوضية الانتخابات

ويرجح إخوان ليبيا ومجلس الدولة الخاضع لسيطرتهم لهذه العملية وهو ما رأى فيه مراقبون محاولة لعرقله الانتخابات المقرر تنظيها في 24 من ديسمبر المقبل.

ويذم الإخوان بالجدل بشأن الاستفتاء في كل مرة حيث لم تنجح بعد اللجنة القانونية التابعة للملتقى الحوار السياسي في التوصل بعد إلى توافق حول القاعدة الدستورية التي سيتم على أساسها الانتخابات، إلى جانب نقاط خلافية أخرى لم يقع الحسم فيها على غرار طريقة انتخاب الرئيس بشكل مباشر أو من قبل البرلمان حيث يضغط الإخوان من أجل انتخابه عبر مجلس النواب وبصلاحيات ضعيفة.



خالد المشري

السابع أطلق

تصريحات فيها تدليس بشأن الاستفتاء

وأصر المشري الثلاثاء على موقفه بشأن الاستفتاء حيث اتهم حفر بعرقلة قائلاً "المعلومات التي لدينا أن المجرم القابع في الرجمة (في إشارة لقائد الجيش) أبلغ كل الجهات الدولية وهم ابغون بأنه يرفض الاستفتاء على الدستور".

وأضاف أن حفر غير راض على بعض مواد الدستور مثل "مادة ازدواجية الجنسية (التي تمنع مزدوجي الجنسية من تولي المناصب العليا)".

ويأتي ذلك بالرغم من مطالبة حفر في وقت سابق بضرورة إجراء الانتخابات في موعدها وفقاً لخارطة الطريق المنبثقة عن الحوار السياسي بجنتي السويسرية.

ومنذ أشهر يشهد البلد الغني بالنفط انفراجاً سياسياً، ففي 16 مارس الماضي، تسلمت سلطة انتقالية منتخبة، من خلال حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي، مهامها في قيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية في ديسمبر المقبل.

وبالرغم من العقبات التي لا تزال تهدد استحقاق ديسمبر الذي يُعول عليه لإنهاء سنوات الفوضى التي عمت ليبيا إلا أن مفوضية الانتخابات أبدت نوايا طيبة بشأن هذه الانتخابات حيث جددت الثلاثاء إعلانها جاهزيتها لإجرائها.

وقال عضو المفوضية عبدالكريم البخير إن المفوضية جاهزة بنسبة 80 في المئة لإجراء الانتخابات في موعدها، وال20 في المئة المتبقية شبه مكتملة، ومتوقعة على القوانين الانتخابية التي تصدر من مجلس النواب.

وتابع البخير في تصريحات صحافية أنه "سيتم فتح سجل الناخبين بداية شهر يوليو المقبل، ولدى المفوضية تعاون مع السجل المدني".

طرابلس - شنَّ رئيس المجلس الأعلى للدولة الاستثنائي في ليبيا خالد المشري هجوما حادا على رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح وقائد الجيش المشير خليفة حفر بسبب الاستفتاء على الدستور.

واتهم المشري الثلاثاء خلال مؤتمر صحافي عقده في أحد فنادق العاصمة طرابلس رئيس المفوضية العليا للانتخابات بـ"التدليس وعدم نقل الحقيقة" للشعب.

ويرى مراقبون أن هذا الهجوم كان متوقعا بعد أن كشف عماد السايح عن تناقض مجلس الدولة ورئيسه بشأن الاستفتاء على الدستور، علاوة على عمل المشري وجماعة الإخوان على عرقله الانتخابات في ظل تراجعهم شعيبا وأيضا قطع الطريق على حفر.

وفي سياق حديثه عن عماد السايح وموقفه من الاستفتاء على الدستور، قال المشري "هذا الرجل خرج في تصريحات صحافية أقل ما قد يقال فيها إنها تدليس وعدم نقل للحقيقة لفائدة الشعب الليبي".

ويشير المشري بذلك إلى تصريحات للسايح أدلى بها في 24 مايو الماضي، قال فيها إن "المجلس الأعلى للدولة وعقب استلامه قانون الاستفتاء على الدستور في عام 2019 على رأس لجنة الأعمال المصادرة، لتقديم خدمات لرجل الأعمال مروان ميروك، مضية أن علاقة مصاهرة تجمعها بالكتابة العام للحكومة وليد الذهبي".

وعبرت حركة الشعب التي تُعد أبرز الداعمين الرئيسيين لقيس سعيد عن إدانتها الشديدة لاستمرار رئاسة الحكومة في سياسة التسميات القائمة على "الحماة والزبونة" في خطط ومواقع حساسة بمختلف هيئات الدولة وأخرها الإقالة المفاجئة لرئيس هيئة مقاومة الفساد.

وكان بوخريص قد أكد في 31 مارس الماضي أن هيئة مكافحة الفساد تملك ملف فساد كبير جدا سيتم الكشف عن تفاصيله قريبا، مشيرا إلى أنه يهم أشخاصا نافذين في تونس وأن الهيئة تحصلت مؤخرا على عدد من الأدلة وستتم إحالتها على القضاء قريبا.

ورفض بوخريص الإفصاح عن المزيد من التفاصيل بخصوص الملف بسبب سرية الأبحاث. وبناء على ما صرح به بوخريص في وقت سابق رأى متابعون للشأن السياسي في تونس أن المشيبي اتخذ قرار إقالته بعد ضغوط من حزامه السياسي الذي تقومه حركة النهضة الإسلامية استباقا لتحريك الرجل لملفات شخصيات مقربة من ذلك الحزام.

وقال هشام الحاجي إن "الإقالة الجديدة تمثل ضربة قوية للمؤسسات الدولة ولحملتها ضد الفساد، واعتقد أن المشيبي يتأثر بحزامه السياسي وبمستشاريه في اتخاذ قرارات الإقالة والتعيينات وهذه الإقالة الاستباقية لا اعتقد أنها من بنات أفكار المشيبي".

ويقول مراقبون إن المشكل ليس في إجراء الاستفتاء بل في إمكانية رفضه من قبل الليبيين ما يعني إعادته مباشرة إلى هيئة صياغة الدستور لتعديلها في مرحلة أولى ثم إجراء استفتاء جديد عليه في مرحلة ثانية وهو ما يصعب من عملية إجراء الانتخابات.

ويقول مراقبون إن المشكل ليس في إجراء الاستفتاء بل في إمكانية رفضه من قبل الليبيين ما يعني إعادته مباشرة إلى هيئة صياغة الدستور لتعديلها في مرحلة أولى ثم إجراء استفتاء جديد عليه في مرحلة ثانية وهو ما يصعب من عملية إجراء الانتخابات.

## إقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد تُوْجج الصراع بين قيس سعيد والمشيبي

### الرئيس التونسي: من يقاوم الفساد هو من يتم إعفاؤه



لغة الحوار تعطلت بين الجميع

إن "استبعاد بوخريص من رأس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سيرفع من منسوب التوتر في العلاقة بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيبي". وأوضح الحاجي في تصريح لـ"العرب"، أن "أزمة مؤسسات الدولة ستتعرق بسبب هذه الإقالة رغم الروايات التي دارت بشأن الأسباب الحقيقية الكامنة ورائها خاصة أن هناك حديثا عن توصله لملفات فساد لشخصيات نافذة في البلاد، علاوة على ما راج عن عماد بن طالب المعين الجديد وعلاقته" في إشارة إلى علاقة المصاهرة التي تربط بين طالب بأحد مستشاري المشيبي.

وكانت أوساط سياسية قد حذرت من أن قرارا بإقالة عماد بوخريص سيخذه المشيبي لمحاولته المساس بشخصيات نافذة في البلاد.

وقال النائب عن الحزب الدستوري الحر المعارض كريم كرفية دقائق قبل نشر القرار، إنه "في الساعات القليلة القادمة سيتم إقالة رئيس الهيئة العليا لمقاومة الفساد بسبب فتح ملفات أصدقاء المشيبي والممولين للخوانجية (في إشارة إلى النهضة)، وسندمكم بالأسماء".

وأعلن رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام في البرلمان بدر الدين القوي في تدوينة نشرها عبر حسابه على فيسبوك أن "هذا الرجل (بوخريص) حاول صادقا البت في بعض ملفات اللصوص الكبار في تونس دون حسابات وغير عابى يصفوف من جهميم". وأضاف أن "إقالته ستقلل وضمة عار في جيب من أقاله"، مؤكدا أنه سيكشف كل التفاصيل عن أسباب الإقالة.

وفي امتداد لردود الفعل المنددة بقرار المشيبي قالت منظمة "أنا بقط" إن المشيبي "يستمر في سياسة التعيينات المشبوهة في المناصب الحساسة في

يتم إعفاؤه، وبناء على معطيات ثابتة صحيحة، ثم يرفعون بعد ذلك شعار مكافحة الفساد". وأضاف متوجها بالخطاب إلى بوخريص "كان من المتوقع أن يتم ذلك، إنك أثرت جملة من القضايا وقدمت جملة من الإجابات المتعلقة ببعض الأشخاص، من بينهم الذين تم رفض أدائهم اليمين الدستورية وتعلقت بهم قضايا فساد، وهناك من لديه قضية لدى القطب المالي".

وقال النائب عن الحزب الدستوري الحر المعارض كريم كرفية دقائق قبل نشر القرار، إنه "في الساعات القليلة القادمة سيتم إقالة رئيس الهيئة العليا لمقاومة الفساد بسبب فتح ملفات أصدقاء المشيبي والممولين للخوانجية (في إشارة إلى النهضة)، وسندمكم بالأسماء".

وأعلن رئيس لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام في البرلمان بدر الدين القوي في تدوينة نشرها عبر حسابه على فيسبوك أن "هذا الرجل (بوخريص) حاول صادقا البت في بعض ملفات اللصوص الكبار في تونس دون حسابات وغير عابى يصفوف من جهميم". وأضاف أن "إقالته ستقلل وضمة عار في جيب من أقاله"، مؤكدا أنه سيكشف كل التفاصيل عن أسباب الإقالة.

وفي امتداد لردود الفعل المنددة بقرار المشيبي قالت منظمة "أنا بقط" إن المشيبي "يستمر في سياسة التعيينات المشبوهة في المناصب الحساسة في

يتم إعفاؤه، وبناء على معطيات ثابتة صحيحة، ثم يرفعون بعد ذلك شعار مكافحة الفساد". وأضاف متوجها بالخطاب إلى بوخريص "كان من المتوقع أن يتم ذلك، إنك أثرت جملة من القضايا وقدمت جملة من الإجابات المتعلقة ببعض الأشخاص، من بينهم الذين تم رفض أدائهم اليمين الدستورية وتعلقت بهم قضايا فساد، وهناك من لديه قضية لدى القطب المالي".

وقرر رئيس الحكومة هشام المشيبي مساء الاثنين إقالة بوخريص وتعيين عماد بن الطالب رئيسا لهيئة مكافحة الفساد خلفا له في خطوة فُجرت سجالات بين الفاعلين السياسيين لاسيما الموالين للرئيس سعيد على غرار حركة الشعب وأطراف أخرى رفضت القرار.

وقالت رئاسة الحكومة في بيان "تقرر تعيين عماد بن الطالب على رئاسة لهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خلفا لعماد بوخريص الذي سيُدعى إلى مهام أخرى"، دون توضيح أسباب الإقالة أو المهام الأخرى.

وأضافت أن "عماد بن الطالب على (الرئيس الجديد لهيئة مكافحة الفساد) هو قاض سبق له أن شغل عدة خطط قضائية بالمحكمة الابتدائية وبالمحكمة العقارية".

وعماد بوخريص الذي تمت إقالته من رئاسة هيئة مكافحة الفساد، وهي هيئة عمومية مستقلة، جرى تعيينه في 24 أغسطس الماضي من قبل حكومة إلياس الفخاخ خلفا لشوقي الطيب، الذي أحال إلى القضاء تقارير حول شبهة تضارب مصالح تعلقت بالفخاخ حينها وانتهت بسقوط حكومته.

وأثار قرار الإقالة غضب الرئيس سعيد الذي استقبل بوخريص بعد ساعات من إقالته من منصبه، وأكد له أن إقالته تمت من أجل كشفه لملفات فساد تتعلق بالوزراء المعينين والذين رفض قبولهم أداء اليمين الدستورية.

وأطلع بوخريص الرئيس التونسي على كافة الصعوبات التي واجهها والإسباب الحقيقية التي أدت إلى إقالته من جانب هشام المشيبي، فضلا عن الجوانب القانونية التي لم تحترم في قرار الإقالة وفق ما جاء في بيان للرئاسة في وقت متأخر من ليلة الاثنين. وقال سعيد "من يقاوم الفساد هو من

## أحزاب المعارضة المغربية تطالب مدريد بموقف واضح من قضية الصحراء

القاصرين المغربية وإعادة العائلات الموسميات في حقول الفراولة الإسبانية. وطى صفحة الخلاف بين البلدين حسب خبراء في العلاقات الدولية لن يكون سهلا مع حكومة سانشيز التي تحتاج إلى الكثير من الجهود الدبلوماسية والمبادرات السياسية، مشددين على أن إيلاغ مدريد للرباط بمغادرة زعيم البوليساريو البلاد في اتجاه الجزائر ليس كافيا.

وأعلنت الخارجية المغربية في بيان أن جوهر المشكلة هو مسألة ثقة تم تقويضها بين شريكين، معبرة كذلك عن أن "جوهر الأزمة هو مسألة دوافع خفية لإسبانيا معادية لقضية الصحراء، القضية المقدسة لدى الشعب المغربي قاطبة".

وأوضح وهي أن المشكلة القائمة بين المغرب وإسبانيا لا تتعلق بمحاكمة إبراهيم غالي من عمدتها "بل بوجود لوبي قوي داخل الحكومة الإسبانية يقف ضد المغرب بدعم الترابية، إلى جانب مسألة ترسيم الحدود البحرية وإشكالية إعادة

انفراج سياسي، ولا داعي لبعض الأمور التي نعيشها مثل الاعتقالات". ولا يزال التوتر قائما بين إسبانيا والمغرب لاسيما بعد مغادرة زعيم جبهة البوليساريو التراب الإسباني ما يصعب من تصحيح مسار العلاقات بين الرباط ومدريد رغم رغبة الأخيرة في ترميم تلك العلاقات.

وترى أحزاب المعارضة المغربية أنه لا بد من التعامل بحذر مع الجانب الإسباني خاصة أن مكونات المشهد السياسي في إسبانيا لا تتبنى جميع قرارات حكومة مدريد.

وقال نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال "هناك أصوات تعارض توجه الحكومة الإسبانية الحالية إزاء المغرب، مثل الحزب الشعبي، الذي اتهم حكومة بيدرو سانشيز بالمش بالعلاقة الاستراتيجية مع المغرب". وأوضح أن "التوتر القائم حاليا بين المغرب وإسبانيا لا يمكن إسقاطه على جميع مكونات النسيج السياسي الإسباني".

وجاء ذلك خلال ندوة مشتركة نظمتها أحزاب التقدم والاشتراكية والاستقلال والأصالة والمعاصرة.

وشدد نبيل بن عبد الله رئيس حزب التقدم والاشتراكية على أن المغرب اتخذ موقفا صائبا خلال الأزمة الأخيرة من أجل إحداث تحول في الموقف الملتبس للجنة الشمالية للمملكة في قضية الوحدة

وذهب عبد اللطيف وهي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة في نفس الاتجاه، مؤكدا أن على المغرب أن يعزز ديمقراطيته الداخلية باعتبارها وسيلة فعالة لمواجهة خصومه، مضيفا "لا بد من

وذهب عبد اللطيف وهي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة في نفس الاتجاه، مؤكدا أن على المغرب أن يعزز ديمقراطيته الداخلية باعتبارها وسيلة فعالة لمواجهة خصومه، مضيفا "لا بد من

وذهب عبد اللطيف وهي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة في نفس الاتجاه، مؤكدا أن على المغرب أن يعزز ديمقراطيته الداخلية باعتبارها وسيلة فعالة لمواجهة خصومه، مضيفا "لا بد من

وذهب عبد اللطيف وهي الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة في نفس الاتجاه، مؤكدا أن على المغرب أن يعزز ديمقراطيته الداخلية باعتبارها وسيلة فعالة لمواجهة خصومه، مضيفا "لا بد من

### محمد ماموني العلوي

الرباط - طالبت أحزاب المعارضة المغربية إسبانيا بموقف واضح من قضية الصحراء، مجددة دعمها التام للإجراءات التي اتخذتها الدولة في ردها على استقبال مدريد لزعيم جبهة البوليساريو الانفصالية، إبراهيم غالي.



الصحراء المغربية تُحدث إجماع بين الأحزاب المغربية